

Distr.: General
3 July 2017
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٧

٥-١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نيويورك

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان - تعهدات التمويل للصندوق

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير مساهمات الدول الأعضاء وآخرين في صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٧ والأعوام اللاحقة

موجز

تم إعداد هذا التقرير استجابةً لمقرري المجلس التنفيذي 99/5 و2000/9 اللذين طالبا المدير التنفيذي بتقديم تقديرات محدثة سنوياً لموارد التمويل المشترك والموارد العادية. تمشيًا مع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤ وإستراتيجية تعبئة الموارد بالصندوق (المقرر ١٨/٢٠١٦)، يقدم هذا التقرير نظرة إجمالية على الوضع العام للموارد بالصندوق، مع مواصلة العروج على الهدف المهم المتمثل في زيادة الموارد العادية وتأسيس قاعدة موارد مستقرة ومتنوعة ويمكن التنبؤ بها.

في عام ٢٠١٦، بلغت إيرادات المساهمات في الموارد العادية وموارد التمويل المشترك بصندوق الأمم المتحدة للسكان ٨٣٣ مليون دولار؛ وهو ما مثل انخفاضًا بنسبة ١٤ بالمائة عن عام ٢٠١٥. ويتألف إجمالي هذه الإيرادات من ٣٥٣ مليون دولار من المساهمات الطوعية في الموارد العادية و٤٨٠ مليون دولار من المساهمات الطوعية في موارد التمويل المشترك. ومقارنته بمساهمات عام ٢٠١٥، انخفضت إيرادات عام ٢٠١٦ من الموارد العادية بما يعادل ٤٥ مليون دولار (أي 11%)، بينما انخفضت إيرادات موارد التمويل المشترك بما قيمته ٩٤ مليون دولار (أي 16%).

يؤكد صندوق الأمم المتحدة للسكان من جديد، تمشيًا مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 71/243، أن زيادة المساهمات المالية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما الموارد العادية، أمر ضروري في دمج خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إجمالًا كاملاً في الأطر والإستراتيجيات الإنمائية الوطنية، كما أن زيادة هذه المساهمات مهمة للغاية في تمكين البلدان من تنفيذ إجراءات المؤتمر لما بعد ٢٠١٤ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وما زالت المساهمات في الموارد العادية حجر أساس الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، يدرك صندوق الأمم المتحدة للسكان، تمامًا كما تم تأكيده في قرار الجمعية العامة 71/243 (وفي القرارات السابقة)، أن الموارد الأخرى (بما فيها التمويل المشترك) والتي تأتي من مجموعة متنوعة من المصادر تمثل مكملًا مهمًا لمواردها العادية.

أركان القرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في تبني قرار بشأن قضايا التمويل في صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويحتوي القسم الخامس من هذا التقرير على أركان هذا القرار.



المحتويات

٣	١. مقدمة
٣	٢. الموارد العادية وموارد التمويل المشترك
٣	أ. نظرة إجمالية على إيرادات المساهمات في الموارد العادية
٧	ب. أهداف المساهمات في الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١
٧	ج. نظرة إجمالية على المساهمات في موارد التمويل المشترك
١٠	د. التمويل المواضيعي
١٣	هـ. المساهمات في صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية
١٤	و. المساهمات من القطاع الخاص
١٤	٣. حوار المجلس التنفيذي بشأن قضايا التمويل
١٨	٤. الاستنتاج
١٩	٥. أركان القرار

تتاح مرفقات لهذا التقرير على الموقع الإلكتروني للمجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

- المرفق الأول: إيرادات المساهمات في الموارد العادية بصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٥ وتقديرات عام ٢٠١٦، اعتباراً من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦
- المرفق الثاني: الأموال الممنوحة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٥ بصفته وكيلاً إدارياً للبرامج المشتركة في الأمم المتحدة
- المرفق الثالث: المساهمات في موارد التمويل المشترك من البلدان المستفيدة دعماً لبرامجها الخاصة
- المرفق الرابع: مساهمات القطاع الخاص

١. مقدمة

١. تم إعداد هذا التقرير استجابةً لمقرري المجلس التنفيذي 99/5 و2000/9 اللذين طالبا المدير التنفيذي بتقديم تقديرات محدثة سنويًا لموارد التمويل المشترك والموارد العادية، ومقرر المجلس التنفيذي 2016/18 الذي طالب صندوق الأمم المتحدة للسكان ببحث الحوافز والآليات التي تشجع البلدان المانحة والدول الأعضاء التي بوسعها زيادة مساهمات الموارد العادية وتقديمها من حيث الأولوية على القيام بذلك. ويشمل التقرير أيضًا تحليلًا لفجوات التمويل وآثارها للإطار المتكامل بشأن النتائج.

٢. يهدف التقرير إلى تعزيز الحوار بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومجلسه التنفيذي بشأن الوضع العام للموارد في الصندوق، مع مواصلة العروج على الهدف المهم المتمثل في زيادة الموارد العادية وتأسيس قاعدة موارد مستقرة ومتنوعة ويمكن التنبؤ بها. يؤكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٦ رقم 71/243 حول استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة (والتقارير السابقة، بما فيها 62/208 و64/289 و67/226) أن الموارد العادية هي عصب الأنشطة التنفيذية نظرًا لطبيعتها غير المشروطة، ويعرب في هذا الصدد عن قلقه من الانخفاض المتسارع والمستمر في حجم مساهمات الموارد العادية الممنوحة إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مر الأعوام الأخيرة.

٣. في بداية عام ٢٠١٦، نما إلى علم صندوق الأمم المتحدة للسكان مؤشرات على إمكانية إعادة توجيه الموارد المتلقاة من عدة بلدان مانحة معتمدة من أجل التصدي للتحديات والأولويات الجديدة؛ مما يؤثر تأثيرًا مباشرًا على الموارد المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي عام ٢٠١٦، بلغ إجمالي إيرادات المساهمات في الموارد العادية ٣٥٣ مليون دولار مقارنةً بما قيمته ٣٩٨ مليون دولار في عام ٢٠١٥. وظل تقلص قاعدة المانحين لمساهمات الموارد العادية والتقلبات في أسعار الصرف من العوامل المؤثرة في عام ٢٠١٦. وتبلغ التوقعات الحالية في عام ٢٠١٧ لإيرادات المساهمات في الموارد العادية ٣٢٥ مليون دولار مقارنةً بما يعادل ٣٥٣ مليون دولار في عام ٢٠١٦.

٤. استجابةً لمقرر المجلس التنفيذي 2015/18، يقدم هذا التقرير تحليلًا للفرص والتحديات التي تواجه تمويل الخطة الإستراتيجية، تمشيًا مع إستراتيجية تعبئة الموارد وسعيها إلى استكشاف حوافز وآليات ونوافذ تمويل لتوسيع قاعدة المانحين وتشجيعهم على زيادة المساهمات في الموارد العادية وتقديمها من حيث الأولوية. ويشمل كذلك أهداف إيرادات المساهمات المتوقعة في الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٥. يتضمن التقرير جداول تفصّل المساهمات في الموارد العادية وموارد التمويل المشترك بصندوق الأمم المتحدة للسكان، بينما تتوفر بيانات إضافية في المرفقات المتاحة على [الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان](#). وتم تقدير أرقام عام ٢٠١٧ بناءً على المعلومات الواردة والتعهدات والمساهمات المسجلة، اعتبارًا من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧. ويعرض التقرير إجمالي الإيرادات السنوية، بما في ذلك المبالغ المحددة في الاتفاقات الموقعة مع الجهات المانحة والتي اعتُبرت إيرادات وفقًا لسياسات المحاسبة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، بغض النظر عن مدة التنفيذ والجدول الزمني للتسديد. ولا تشمل هذه المساهمات (أ) التحويلات إلى الإيرادات الأخرى لتسديد الرسوم الضريبية و(ب) مرتجعات الجهات المانحة و(ج) استرداد التكلفة غير المباشر.

٢. الموارد العادية وموارد التمويل المشترك

أ. نظرة إجمالية على إيرادات المساهمات في الموارد العادية

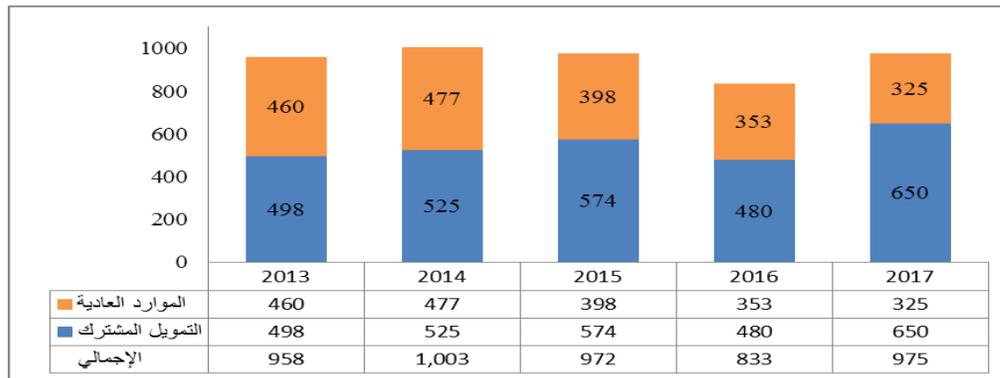
٦. في عام ٢٠١٦، بلغ إجمالي إيرادات المساهمات في الموارد العادية وموارد التمويل المشترك بصندوق الأمم المتحدة للسكان ٨٣٣ مليون دولار؛ وهو ما مثّل انخفاضًا بنسبة ١٤ بالمائة عن عام ٢٠١٥ (الجدول ١). ويتألف إجمالي هذه الإيرادات من ٣٥٣ مليون دولار من المساهمات الطوعية في الموارد العادية و٤٨٠ مليون دولار من المساهمات الطوعية في موارد التمويل المشترك. ومقارنةً بعام ٢٠١٥، انخفضت إيرادات المساهمات في الموارد العادية لعام ٢٠١٦ بما يعادل ٤٥ مليون دولار (أي 11%) بينما انخفضت إيرادات المساهمات في موارد التمويل المشترك بما قيمته ٩٤ مليون دولار (أي 16%). وهذا الانخفاض المتعلق بالموارد العادية نتج بشكل رئيسي من انخفاض مساهمات القليل من كبار المانحين والتقلبات غير المواتية في أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي. أما فيما يتعلق بالتمويل المشترك، فقد شملت قائمة الأسباب الرئيسية للانخفاض التقلبات العالمية والمالية وتغير أولويات الجهات المانحة وتوقيت اتفاقات التمويل المشترك (التي كان من المقرر أن تتحقق في الربع الأخير من عام ٢٠١٦، ولكن لم يتسنى لها ذلك إلا في بداية عام ٢٠١٧) وطرائق بعض اتفاقات التمويل المشترك المتعددة السنوات (حيث يُعترف بالإيرادات الإجمالية في بداية السنة الأولى، وتكون دورات الاتفاقات قد انتهت).

٧. يستكمل النظرة الإجمالية على إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان في الجدول ١، المرفق الأول المتاح عبر الإنترنت والذي يقدم معلومات تفصيلية عن إيرادات مساهمات عام ٢٠١٦، اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والتعهدات الفعلية والتقديرات المثلّية لمساهمات عام ٢٠١٧ في الموارد العادية بالصندوق، استناداً إلى البيانات المتاحة اعتباراً من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧. وتشمل هذه المساهمات ما يلي: (أ) إيرادات المساهمات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦؛ و(ب) تعهدات عام ٢٠١٧ المقطوعة خلال مؤتمر إعلان التبرعات بالأمم المتحدة الذي عُقد بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٦ في نيويورك؛ و(ج) المؤشرات الكتابية واللفظية الواردة من الحكومات والتي تؤكد دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٧ والأعوام اللاحقة.

الجدول ١:

إيرادات مساهمات صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وتوقعات عام ٢٠١٧، اعتباراً من ١٥ أيار/مايو

(بوحدة المليون دولار)



ملاحظة: تشمل بيانات الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ المساهمات فقط؛ فهي لا تتضمن الفوائد والدخول الأخرى والمرتجعات من المانحين. ما زالت بيانات عام ٢٠١٧ عرضة للتغير نظراً لأنه يتم تلقي معلومات من الجهات المانحة طوال العام.

٨. فيما يتعلق بأهداف الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٦، قام الصندوق بحشد موارد وصل مجموعها إلى ٨٣٣ مليون دولار. وقلت إيرادات المساهمات في الموارد العادية (التي بلغت ٣٥٣ مليون دولار) عن الإيرادات المستهدفة (التي تعادل ٤٨٢ مليون دولار) بما يساوي ١٢٩ مليون دولار (أي 27%)؛ في حين قلت إيرادات المساهمات في موارد التمويل المشترك (التي بلغت ٤٨٠ مليون دولار) عن الإيرادات المستهدفة (التي تعادل ٦١١ مليون دولار) بنسبة 22%.

٩. في عام ٢٠١٧، تبلغ توقعات الإيرادات الإجمالية للمساهمات ٩٧٥ مليون دولار، منها ٣٢٥ مليون دولار للموارد العادية و ٦٥٠ مليون دولار لموارد التمويل المشترك. وبالنظر إلى الانخفاضات الكبيرة التي أعلنها العديد من كبار المانحين، فإن التوقعات الحالية لإيرادات عام ٢٠١٧ والتي تعادل ٣٢٥ مليون دولار للموارد العادية تمثل انخفاضاً آخر قدره نحو ٢٨ مليون دولار (أي 8%) مقارنة بالمبلغ المحصل في عام ٢٠١٦ والذي بلغ ٣٥٣ مليون دولار؛ ومن المتوقع أن تقل الإيرادات عن هدف الخطة الإستراتيجية لعام ٢٠١٧ البالغ ٤٨٦ مليون دولار بمبلغ ١٦١ مليون دولار (أي 33%).

١٠. وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تسجّل كل إيرادات المساهمات على أساس تراكمي. ويعترف صندوق الأمم المتحدة للسكان بالإيرادات العائدة من اتفاقات التمويل المشترك المتعددة السنوات مقدماً، بغض النظر عن الجدول الزمني للتسديد؛ ما لم تكن هناك أسباب معينة لتأجيل إثبات الإيرادات إلى مرحلة لاحقة. ولكن يرتبط تنفيذ البرنامج بالحصول الفعلي على الموارد، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية في صندوق الأمم المتحدة للسكان. أما في حالة الموارد العادية، فلن يُسجّل المبلغ الكلي لأي مساهمة متعددة السنوات مقدماً لأنه رغم التحديد الحازم لمبلغ الموارد في السنة الأولى، فإن مبلغ السنوات اللاحقة عادةً ما يكون إرشادياً ومرهوناً بشروط متعددة. ولذلك يسجل صندوق الأمم المتحدة للسكان المساهمات على أساس سنوي فور تأكيد الجهة المانحة كتابياً للمبلغ السنوي، أو عند استلام المبلغ النقدي إذا لم يتوفر هذا التأكيد.

الجدول ٢:

المساهمات في الموارد العادية بصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

(بوحدة المليون دولار أمريكي)

2017			2016		
القيمة بالدولار الأمريكي	العلة المستخدمة	الجهات المانحة	القيمة بالدولار الأمريكي	العلة المستخدمة	الجهات المانحة
60	545	السويد	59	504	السويد
51	423	النرويج	47	401	النرويج
37	35	هولندا	39	35	هولندا
25	20	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	31	31	الولايات المتحدة الأمريكية
24	169	الدنمارك	28	194	الدنمارك
24	22	ألمانيا	25	20	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
20		فنلندا	24	22	ألمانيا
19		اليابان	20		فنلندا
16	16	سويسرا	19		اليابان
12	16	كندا	16	16	سويسرا
37		دول أخرى	45		دول أخرى
325		الإجمالي	353		الإجمالي

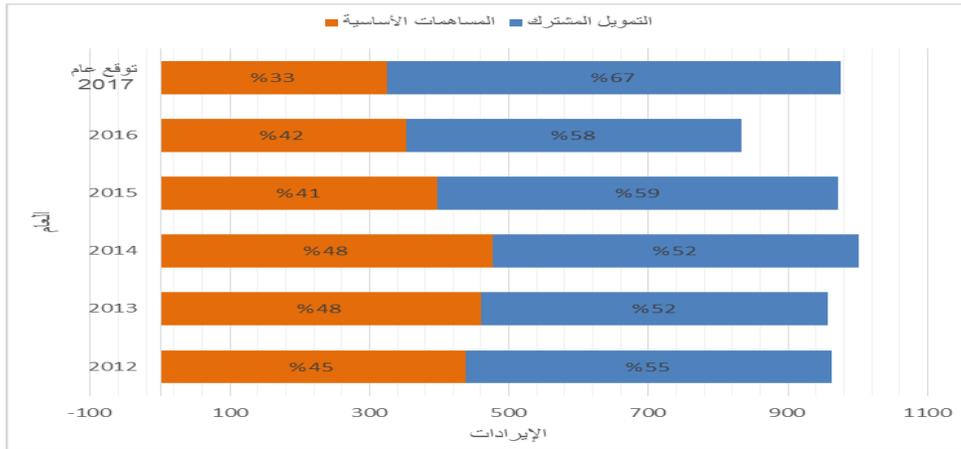
ملاحظة: تم إعداد توقعات عام ٢٠١٧ اعتباراً من ١٥ أيار/مايو بناءً على التعهدات التي وقّعت عليها الجهات المانحة والمؤشرات والاتجاهات السابقة المتعلقة بها. ولا يزال هذا خاضعاً للتغيير مع توفر المزيد من المعلومات من الجهات المانحة.

١١. في عام ٢٠١٦، قدّمت ١٢٣ حكومة مانحة مساهمات في الموارد العادية (كان عددها ١٣٣ في عام ٢٠١٥). وجدير بالذكر أن المساهمات في الموارد العادية لعام ٢٠١٦ خضعت لزيادة من خمس بلدان ضمن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (وهي فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والسويد) وثمانية من البلدان المستفيدة من البرامج (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وليسوتو وباكستان وجنوب أفريقيا وتايلند وأوغندا) وبلد لا ينتمي إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي إسرائيل. وخلافاً لعام ٢٠١٥، قدّمت عشر من الدول الأعضاء تعهدات في عام ٢٠١٦؛ وهي الأرجنتين وبوليفيا والغالون وإندونيسيا وملاوي ولايات مايكرونزيا المتحدة وقطر وسلوفاكيا والأوروغواي وفانواتو. وتم تسجيل الزيادات بالعملة الفعلية التي تم تلقي وتسديد التعهدات بها.

١٢. يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعوة إلى زيادة المساهمات في الموارد العادية الواردة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرهم من المانحين، بما في ذلك البلدان المستفيدة من البرامج والقطاع الخاص والمؤسسات الخاصة والخيرية. وفي عام ٢٠١٦، شكّلت مساهمات الجهات المانحة ضمن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 99% من إجمالي إيرادات المساهمات في الموارد العادية. واعتباراً من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧، تلقى صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٧٠ مليون دولار في صورة تعهدات رسمية لصالح الموارد العادية في عام ٢٠١٧.

الجدول ٣:

نسبة مساهمات التمويل المشترك والموارد العادية من إجمالي المساهمات، للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧



ملاحظة: بيانات عام ٢٠١٧ مجرد توقعات وهي عرضة للتغير.

١٣. على مدار الخمس سنوات الماضية، كانت نسبة مساهمات موارد التمويل المشترك أكبر من مساهمات الموارد العادية في إجمالي المساهمات التي تلقاها صندوق الأمم المتحدة للسكان. 55% (٢٠١٢)؛ و 52% (٢٠١٣ و ٢٠١٤)؛ و 59% (٢٠١٥)؛ و 58% (٢٠١٦) (راجع الجدول ٣). وكحال الصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة، يسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الحد من الأموال ذات التخصيص العالي والحفاظ على وجود توازن بين الموارد العادية وموارد التمويل المشترك. في عام ٢٠١٦، كانت ٨٣ بالمائة مما تم تلقيه من التمويل المشترك موجهة لبرامج التمويل غير المواضيعي، مقابل ١٣ بالمائة للصناديق الاستثنائية المواضيعية. وقدمت بعض هذه الموارد كتعهدات قصيرة الأجل لعام أو عامين؛ مما قوّض جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان الساعية إلى الحفاظ على الإطار المؤسسي القوي اللازم لدعم مهمتها، لا سيما في ظل انخفاض الموارد العادية.

١٤. تواصل وحدة إدارة الأموال غير الأساسية التابعة للصندوق (والتي تأسست في شباط/فبراير ٢٠١٥) تقديم التوجيه الإستراتيجي الذي يضمن توزيع الموارد غير الأساسية لتشجيع أوجه التأثير حاسمة الأهمية مع الموارد الأساسية، وهذا دعماً لمهمة الصندوق. وهذا يعزز المواعمة والتكامل والشفافية في عمليات صنع القرار وكذلك المساءلة في إدارة الموارد غير الأساسية وتوحيد الممارسات المطبقة مع جميع الأموال غير الأساسية التي لها عنصر توزيعي^١. وتعمل الوحدة مع شُعب المقر الأخرى لتيسير مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في عمليات إدارة الأموال الفردية غير الأساسية، كما تكيف الدروس والممارسات الجيدة من أجل زيادة الكفاءة والفعالية.

١٥. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، صدرت سياسة جديدة لإدارة الأموال غير الأساسية، وُضحت فيها الإجراءات الخاصة بالأموال غير الأساسية التي يتلقاها المقر والمكاتب الإقليمية ويتم توزيعها على الوحدات الأخرى في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقدمت السياسة، من بين أمور أخرى، توزيع الأموال غير الأساسية باستخدام نظام تخصيص للأموال غير الأساسية قائم على مبادئ معايير شفافية صنع القرار وآلية استعراض برنامجية ومالية قوية وطلبات تمويل وعمليات اعتماد واضحة المعالم تعكس الطبيعة التحفيزية للأموال غير الأساسية وعمليات رصد ومراقبة جيدة التوثيق وأدوار ومسؤوليات محددة بوضوح.

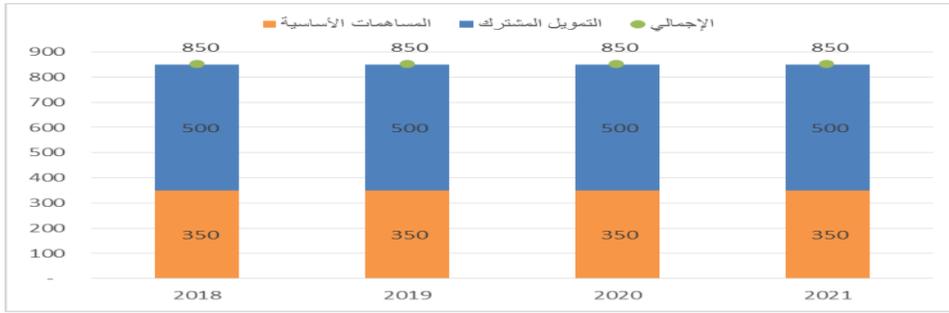
^١ توزع الأموال غير الأساسية المستلمة في المقر أو على مستوى المكاتب الإقليمية، فيما بعد على وحدة أو عدة وحدات بصندوق الأمم المتحدة للسكان وفقاً لأحد نظم تخصيص الأموال غير الأساسية المحددة سلفاً.

ب. أهداف المساهمات في الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨

١٦. تبلغ الأهداف المتوقعة لمساهمات الخطة الإستراتيجية للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨ ما قيمته ٣،٤٠٠ مليون دولار، منها ١،٤٠٠ مليون دولار للموارد العادية و ٢،٠٠٠ مليون دولار لموارد التمويل المشترك (الجدول ٤). وتعتمد تقديرات إجمالي الإيرادات على مستوى واقعي من التوقعات يستند إلى مشاركة الجهات المانحة والمؤشرات الأولية الخاصة بها وتحليل بيئة التمويل والمصادر المحتملة للأموال، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية واتجاهات المساهمات. ومع مراعاة منظور متعقل واثماني في وضع سيناريو واقعي للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨، تتماشى التوقعات مع الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨، كما يتماشى إعداد أهداف إيرادات المساهمات مع نطاق اختصاص الخطة الإستراتيجية للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨. أدرج صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضًا مؤشرات بعينها لقياس جهود تعبئة الموارد. وفي حين أن الأهداف تتسم بالحذر، ما زالت جهود تعبئة الموارد التي يبذلها الصندوق طموحة؛ فأى موارد إضافية سيتم حشدتها بما يتجاوز هذه الأهداف سيتم استخدامها لتحسين تنفيذ برامج الصندوق.

الجدول ٤:

أهداف إيرادات المساهمات في الخطة الإستراتيجية للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨



١٧. استرشادًا باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات وبالحوار الدائر مع أعضاء المجلس التنفيذي، يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تحسين نظمه وتعزيز برامج التوعية والاتصالات به، فضلاً عن طرائق وآليات التمويل المتاحة لدعم البلدان المستفيدة من البرامج بأكثر الطرق فعالية، مع التسليم بوجود احتياجات وتحديات وفرص مختلفة. ويبحث الصندوق أشكالاً أخرى لتلقي الدعم من مصادر متنوعة لزيادة حشد الموارد بما يتجاوز أهداف الخطة الإستراتيجية هذه للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨.

ج. نظرة إجمالية على المساهمات في موارد التمويل المشترك

١٨. بلغ إجمالي إيرادات مساهمات التمويل المشترك لعام ٢٠١٦ ما يعادل ٤٨٠ مليون دولار. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 16% عن إيرادات مساهمات عام ٢٠١٥ التي بلغت ٥٧٤ مليون دولار. ولكن زادت إيرادات التمويل المشترك من بعض النواحي في عام ٢٠١٦ (بدرجة تخطت مستويات ٢٠١٥)، ولا سيما في برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان (3%) والمساعدات الطارئة والإنسانية (33%). وطرأت انخفاضات كبيرة في إيرادات المساهمات من حيث التحويلات بين المنظمات (39%) ومساهمات البلدان في البرامج المخصصة لها (35%). ولكن زاد عدد البلدان التي تقدم مساهمات إلى البرامج المخصصة لها (من ١٨ إلى ٢٤)، وكذلك عدد اتفاقات التمويل المشترك الجديدة (من ٣٣٣ في عام ٢٠١٥ إلى ٣٤١ في عام ٢٠١٦).

الجدول ٥:

المساهمات في موارد التمويل المشترك بصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦

(بوحدة المليون دولار)

2016	الجهات المانحة	2015	الجهات المانحة
116	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	169	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
109	التحويلات بين المنظمات والأمم المتحدة*	148	التحويلات بين المنظمات والأمم المتحدة*
42	كندا	58	كندا
33	الولايات المتحدة الأمريكية	45	الولايات المتحدة الأمريكية
24	المفوضية الأوروبية	32	السويد
18	السويد	18	المفوضية الأوروبية
17	اليابان	16	اليابان
16	سويسرا	7	الدنمارك
11	أستراليا	7	النيجر
11	بلجيكا	6	شركة نوبل إنرجي إي جي ليميتد
83	دول أخرى	69	دول أخرى
480		574	

ملاحظة: لا تشمل الأرقام (أ) التحويلات إلى الإيرادات الأخرى لتسديد الرسوم الضريبية و(ب) مرتجعات الجهات المانحة و(ج) استرداد التكلفة غير المباشر. تشمل جميع الأموال المتلقاة من آليات التمويل المشترك (البرامج المشتركة والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين) والتحويلات الثنائية من منظمات الأمم المتحدة.

١٩. زاد حجم المساهمات في موارد التمويل المشترك في عام ٢٠١٦ التي تخصصها عشرة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (أستراليا وأيسلندا وإيطاليا واليابان وجمهورية كوريا ولوكسمبورغ والنرويج والبرتغال وإسبانيا وسويسرا)، وأربعة من البلدان المستفيدة من البرامج (بوتسوانا والبرازيل ولبنان والأوروغواي) وبلد ليس عضواً في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (السعودية). وقّمت سبع عشرة من الدول الأعضاء تعهدات في عام ٢٠١٦ (خلافًا لعام ٢٠١٥): أنغولا والنمسا وبلجيكا وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الدومينيكان والسلفادور وغينيا الاستوائية وفنلندا والغابون وغواتيمالا واندونيسيا وليبيريا وعمان وباراغواي وسوازيلاند وطاجيكستان.

مساهمات التمويل المشترك من التحويلات بين منظمات الأمم المتحدة

٢٠. أتى قرابة الربع من إجمالي إيرادات مساهمات التمويل المشترك لعام ٢٠١٦ التي بلغت ٤٨٠ مليون دولار (أي ١٠٩ ملايين دولار، 23%) من خلال التحويلات بين منظمات الأمم المتحدة (راجع الجدول ٥)، وتألّف من التحويلات بين الوكالات والأموال المستملة كمشراكة في آليات التمويل الجماعي المشترك بين الوكالات. ولكن إيرادات ٢٠١٦ هذه المستملة من ١٧ كياناً من كيانات الأمم المتحدة انخفضت بمقدار ٣٩ مليون دولار عن عام ٢٠١٥ الذي بلغت فيه ١٤٨ مليون دولار.

٢١. ضمن إجمالي الإيرادات العائدة من التحويلات بين منظمات الأمم المتحدة، ورد مبلغ قدره ٦٠ مليون دولار للتصرف فيه في إطار البرامج المشتركة والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، منها ٢٣ مليون دولار مستملة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

٢٢. يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان الاضطلاع بدور نشط في برامج التمويل المشترك بين الوكالات، بما في ذلك الإشراف على آليات التمويل الجماعي وتنسيقها وتنفيذها. وفي عام ٢٠١٦، تلقى الصندوق ١٨ مليون دولار للبرامج المشتركة والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين التي كان الصندوق وكيلها الإداري. وهذه هي الأموال المودعة نيابةً عن جميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة، ولا يُسجّل منها إيرادات في صندوق الأمم المتحدة للسكان سوى ذلك الجزء من المساهمات الموزع على الصندوق ليكون تحت نطاق تنفيذه (راجع المرفق الثاني المتوفر عبر الإنترنت للاطلاع على تفاصيل بالمبالغ المستملة من المانحين في عام ٢٠١٦ للبرامج المشتركة والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين التي كان الصندوق وكيلها الإداري).

٢٣. يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان بناء حوافظ برنامجية ومالية مشتركة قوية مع كيانات الأمم المتحدة من أجل مجالات النتائج التي تستفيد من أوجه التآزر بين الوكالات. وكطريقة تيسر لا التنفيذ المشترك فحسب، بل الحصول على مساهمات من المانحين تكون مخصصة على نحو ضئيل ومرنة ويمكن التنبؤ بها أيضًا، فإن آليات التمويل الجماعي وغيرها من آليات التمويل المشترك بين الوكالات تؤدي دورًا تكميليًا للمساهمات العادية والصناديق المواضيعية الخاصة بالوكالات في إستراتيجية تمويل الصندوق.

٢٤. من الأمثلة البارزة على آليات التمويل الجماعي والعمل المشترك لتيسير التقدم المحرز على نطاق واسع ما يلي: (أ) البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والذي يديره الصندوق (منذ عام ٢٠٠٨)؛ و(ب) صندوق الصحة الإنجابية وصحة الأم والرضيع والطفل الذي يشترك في إدارته وتنفيذه الصندوق ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. وقد أنشئ الصندوق الصحي في أواخر عام ٢٠١٣ استجابة للإستراتيجية العالمية للأميين العام للأمم المتحدة لصحة المرأة والطفل وحركة "كل امرأة، كل طفل" لزيادة فرص الحصول على الخدمات المنقذة للحياة، بما في ذلك الأجهزة الطبية والأدوية الأساسية، التي تعالج بفعالية ما يمكن تجنبه من الأسباب الرئيسية للوفاة أثناء الحمل والولادة والطفولة في البلدان ذات الأولوية. وييسر الصندوق تقديم الدعم المنسق للبلدان ذات الأولوية، كما حشد حتى الآن مساهمات إجمالية قدرها ١٨٦,٢ مليون دولار (٢٠١٤-٢٠١٧).

مساهمات التمويل المشترك من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج

٢٥. ما زالت مساهمات التمويل المشترك التي تقدمها حكومات البلدان المستفيدة دعمًا للبرامج المخصصة لها تشكل جزءًا كبيرًا من إجمالي الإيرادات. ففي عام ٢٠١٦، تم توقيع اتفاقات قيمتها ٢٣,٣ مليون دولار، مقارنةً بما وصل إلى ٣٦ مليون دولار في عام ٢٠١٥، وهو ما يعادل انخفاضًا قيمته ١٢,٧ مليون دولار (الجدول ٦). وفي عام ٢٠١٦، قُطعت أضخم التعهدات من جانب السلفادور (٨ ملايين دولار)؛ وليبيريا (٣,٣ ملايين دولار)؛ وغواتيمالا (٢,٦ مليون دولار)؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٢,٥ مليون دولار)؛ ونيجيريا (١,٣ مليون دولار)؛ وجمهورية الكونغو (مليون دولار)؛ والبرازيل (٠,٧ مليون دولار)؛ وإندونيسيا (نصف مليون دولار)؛ وكولومبيا (نصف مليون دولار)؛ والأوروغواي (نصف مليون دولار). قطع ١٥ بلدًا آخر تعهدات أيضًا في عام ٢٠١٦ دعمًا للبرامج المخصصة لها: الجزائر وأنغولا وبوتسوانا وتشاد وجمهورية الدومينيكان وغينيا الاستوائية والغابون ولبنان وماليزيا والمكسيك وعمان وباراغواي وساو تومي وبرينسيب وسوازيلاند وطاجيكستان. ومن ضمن الطرائق الناشئة لتلقي مساهمات التمويل المشترك من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج، التمويل كجزء من المنح أو القروض الصادرة من البنوك الإنمائية. ويوفر الملحق الثالث المتوفر عبر الإنترنت تفاصيل حول هذه المساهمات. وتمشيًا مع خطة عمل أديس أبابا وأهداف التنمية المستدامة، يدعو الصندوق الحكومات إلى زيادة مساهماتها في التمويل المشترك باعتبارها تكملة مهمة لقاعدة الموارد العادية.

الجدول ٦:

مساهمات البلدان المستفيدة في البرامج المخصصة لها

(بوحدة المليون دولار)

2016	الجهات المانحة	2015	الجهات المانحة
8.0	السلفادور	7.0	النيجر
2.5	جمهورية الكونغو الديمقراطية	5.2	مالي
3.3	ليبيريا	4.5	بوركينافاسو
2.6	غواتيمالا	3.9	كوت ديفوار
1.3	نيجيريا	3.5	نيجيريا
1.0	الكونغو	3.5	تشاد
0.5	إندونيسيا	2.1	كولومبيا
0.5	كولومبيا	2.0	موريتانيا
0.7	البرازيل	1.7	سبيراليون
0.5	الأوروغواي	1.0	تركمانستان
2.4	دول أخرى	1.7	دول أخرى
23.3	الإجمالي	36.0	الإجمالي

المفوضية الأوروبية

٢٦. في عام ٢٠١٦، بلغ إجمالي إيرادات مساهمات التمويل المشترك من المفوضية الأوروبية ٢٣،٨ مليون دولار (١٨ مليون دولار في عام ٢٠١٥). وركزت الأنشطة على دعم البرامج الوطنية الصحية الإيجابية والجنسانية ومشاريع تعداد السكان والدراسات الاستقصائية السكانية الأخرى، فضلاً عن التدخلات الإنسانية، ولا سيما في سياق أزمة سوريا والعراق. ووقع صندوق الأمم المتحدة للسكان خمس اتفاقات جديدة لتقديم المساهمات مع المديرية العامة للتنمية والتعاون الدولي بالمفوضية الأوروبية. وتتعلق هذه الاتفاقات بأمن سلع الصحة الإيجابية من خلال المساهمة في برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومشروع إقليمي لمنع تفضيل الأبناء واختيار الجنس المتحيز جنسانياً، ودراسة استقصائية وطنية للسكان المهاجرين في جمهورية الدومينيكان، فضلاً عن المساهمات في البرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال والبرنامج المشترك بينهما كذلك بشأن بتر/تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وتم توقيع خمس اتفاقات مساهمات جديدة مع المديرية العامة للمعونة الإنسانية والحماية المدنية بالمفوضية الأوروبية، دعماً في المقام الأول للتدخلات الشاملة للصحة الإيجابية والتدخلات في مجال التصدي للعنف الجنساني من أجل اللاجئين السوريين في مصر والأردن وتركيا، والسكان المشردين داخلياً في سوريا والعراق.

التمويل المواضيعي

د.

٢٧. تعدّ الصناديق الاستثمارية المواضيعية الثلاثة بصندوق الأمم المتحدة للسكان صناديق مانحين جماعية داخلية تهدف إلى دعم تحقيق النتائج في إطار الخطة الإستراتيجية للصندوق. وهي تدعم البرامج المعتمدة في مجالات عمل الصندوق في البلدان ذات الأولوية وتعزز نهجاً متماسكاً يتلاءم مع الخطط والميزانيات الوطنية. وتتيح إمكانية التنبؤ بالموارد في الصناديق المواضيعية فرصة فريدة لتوسيع نطاق البرامج للمساعدة في تلبية الاحتياجات غير الملباة. وقد أنشأ الصندوق حتى الآن ثلاثة صناديق مواضيعية من أجل ما يلي: (أ) برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ و(ب) صحة الأم؛ و(ج) ناسور الولادة (المدمج بشكل برنامجي في الصندوق الاستثماري لصحة الأم). ويشارك الصندوق، بالتعاون مع شركائه، في جهود التوعية الرامية إلى تعزيز المساهمات في هذه الصناديق، وفقاً لاستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات وإستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعبئة الموارد.

برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٨. ظل برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان يشكل أداة رئيسية لتنفيذ إستراتيجية المنظمة لتنظيم الأسرة ويسهم في تحقيق أهداف تنظيم الأسرة لعام ٢٠٢٠. ويعدّ برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان البرنامج الوحيد بالأمم المتحدة المكرس لتنظيم الأسرة، كما أنه أكبر مزود لوسائل منع الحمل المتبرع بها في العالم. ويواجه البرنامج الحاجة إلى زيادة توافر واستخدام اللوازم الأساسية للصحة الإيجابية دعماً لتنظيم الأسرة والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإيجابية، ولا سيما للنساء والفتيات الفقيرات والمهمشات. ويوفر البرنامج مجموعة من التدخلات المجمعّة لضمان الاستدامة والمساهمة في التنمية المنصفة والشاملة؛ وهي دعم البيئات التمكينية؛ وتحسين كفاءة التوريد؛ وتحسين فرص الحصول على خدمات الصحة الإيجابية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة؛ وتعزيز القدرات والنظم الوطنية.

الجدول ٧:

إيرادات المساهمات في التمويل المشترك لبرنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان، لفترة

٢٠١٥-٢٠١٦، اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

2016	الجهات المانحة	2015	الجهات المانحة
66.61	المملكة المتحدة	74.10	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
4.00	مؤسسة بيل ومليندا غيتس		أسبانيا
3.20	المفوضية الأوروبية	0.20	الجمعية الأمريكية لدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان
1.90	أستراليا	0.10	ليختنشتاين
1.15	كراون ايجنت ليمتد	0.03	
0.43	لوكسمبورغ		
0.21	أسبانيا		
0.10	الجمعية الأمريكية لدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان		
0.05	البرتغال		
0.01	ليختنشتاين		
77.67		74.43	الإجمالي

٢٩. في عام ٢٠١٦، وفر برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان وسائل منع الحمل الحديثة بما يكفي لدعم ما يزيد عن ١٢،٥ مليون امرأة في أكثر من ٤٦ بلدًا من البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة. وتستطيع وسائل منع الحمل هذه تقادي ما يقدر بـ ٧،١ ملايين حالة حمل غير مقصودة؛ و ٢٠،٠٠٠ حالة وفاة للأمهات؛ و ١٢٦،٠٠٠ حالة وفاة للأطفال؛ و ٢،٢ مليون حالة إجهاض غير آمنة. ويواصل البرنامج أيضًا توفير خدمات تنظيم الأسرة للنساء والفتيات في الحالات الإنسانية فضلاً عن توفير أدوية عالية الجودة لإنقاذ حياة الأمهات.

٣٠. تمكنت البلدان التي يدعمها برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان من زيادة معدلات انتشار وسائل منع الحمل، وإنشاء سلاسل توريد أقوى للإمدادات الصحية الإنجابية، وزيادة توافر خيارات وسائل منع الحمل وأدوية العناية بصحة الأمهات. وفي عام ٢٠١٦، راجع البرنامج تركيزه الإستراتيجي لتعزيز قدرته على تقديم الدعم الموجه إلى المناطق والبلدان، مع زيادة التركيز على تعزيز سلاسل توريد السلع الصحية الإنجابية وعلى العمل مع الحكومات لإنشاء دراسات جدوى حول التمويل المحلي المستدام لخدمات تنظيم الأسرة.

٣١. بلغ مجموع إيرادات المساهمات التي تم حشدتها لبرنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ما يعادل ٧٤،٤ مليون دولار و ٧٧،٧ مليون دولار على التوالي (الجدول ٧). غير أنه نظرًا للتغيرات الأخيرة في بيئة المعونات وزيادة عدد النساء في سن الإنجاب، يواجه البرنامج فجوة في التمويل تبلغ ٧٠٠ مليون دولار على الأقل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠.

٣٢. يمكن أن يعني نقص التمويل أن برنامج الإمدادات بالصندوق لن يكون قادرًا على تلبية الطلب المتزايد على وسائل منع الحمل المأخوذة بشكل متعمد لتنظيم الأسرة؛ وهذا يعني أنه بحلول عام ٢٠٢٠ قد يكون هناك ٨٠ مليون حالة حمل غير مقصودة إضافية، و ٣١ مليون حالة إجهاض غير آمنة، و ٢٢٥،٠٠٠ حالة وفاة للأمهات، و ١،٣ مليون حالة وفاة لحديثي الولادة. وستواجه نظم الرعاية الصحية تكاليف إضافية يبلغ مجموعها ٤ مليارات دولار بحلول عام ٢٠٢٠. وتشمل الجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاؤه لمعالجة هذه الفجوة الكبيرة في التمويل سلسلة من الأحداث الرفيعة المستوى لإشراك المانحين والبلدان المستفيدة من البرامج، بما في ذلك مؤتمر قمة تنظيم الأسرة لعام ٢٠١٧.

٣٣. منذ إنشاء برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٧، تلقى دعمًا من مجموعة متنوعة من المانحين: أستراليا وكندا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وأيرلندا وليختنشتاين ولوكسمبورغ وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة، وكذلك كاتالونيا-إسبانيا، والمفوضية الأوروبية، ومؤسسة بيل ومليندا غيتس، ومؤسسة صندوق الاستثمار للأطفال، ومؤسسة وينسلو، والمساهمات الخاصة (بما في ذلك تلك المقدمة عبر الإنترنت).

الصندوق الاستثماري لصحة الأم

٣٤. يهدف الصندوق الاستثماري لصحة الأم إلى دعم الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والرفاه، والذي يركز على أهداف تقلل من وفيات الأمهات وحديثي الولادة وتحسين فرص حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية؛ والهدف ٥ المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ويركز الصندوق على خمسة مجالات تدخل ذات أهمية حاسمة: (أ) رعاية التوليد في الحالات الطارئة ورعاية المواليد الجدد؛ و(ب) الموارد البشرية الصحية، ولا سيما من خلال برنامج القابلات؛ و(ج) نظام مراقبة وفيات الأمهات والتصدي لها؛ و(د) الوقاية والعلاج من ناسور الولادة والإدمان الاجتماعي للناجين (المدعوم أيضًا من خلال صندوق منفصل)؛ و(هـ) تقديم الدعم للشابات الأمهات للمرة الأولى. ويدعم الصندوق البلدان في تنفيذ برامج قوية لرعاية صحة الأمهات، وتتبع النتائج، وتعزيز تأثير الحشد والتنسيق، وتحسين تعريف وفيات الأمهات والتصدي الاستباقي لها لتفادي الوفيات المستقبلية التي يمكن الوقاية منها.

الجدول ٨:

إيرادات المساهمات في التمويل المشترك للصندوق المواضيعي لصحة الأم للفترة (٢٠١٥-٢٠١٦)، اعتبارًا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

(بوحدة المليون دولار)

2016	الجهات المانحة	2015	الجهات المانحة
0.10	آيسلندا	1.30	لوكسمبورغ
0.24	لوكسمبورغ	0.80	ألمانيا
0.03	بولندا	0.07	الجمعية الأمريكية لدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان
0.37	الإجمالي	2.17	الإجمالي

٣٥. في عام ٢٠١٦، تلقت ٣٩ بلدًا (من البلدان ذات المعدلات المرتفعة لوفيات الأمهات) دعمًا من الصندوق الاستئماني لصحة الأم من أجل توسيع نطاق برامج رعاية صحة الأمهات الشاملة، بما في ذلك برامج القابلات، والقضاء على الناسور، وخدمات رعاية التوليد في الحالات الطارئة ورعاية المواليد الجدد، ومراقبة وفيات الأمهات والتصدي لها، والشابات الأمهات للمرة الأولى.

٣٦. اعتبارًا من عام ٢٠١٦، تلقت أكثر من ٥٥٠ مدرسة لتعليم القبالة الدعم من الصندوق الاستئماني لصحة الأم في شكل كتب وأدوات تعليمية وتدريب لمعلمي القبالة، كما أن أكثر من ٩٧ في المائة من البلدان المستفيدة من الصندوق لديها الآن مناهج تدريبية تتماشى مع معايير الكفاءة العالمية للاتحاد الدولي للقابلات ومنظمة الصحة العالمية. وقد ساعد الصندوق في تدريب وتثقيف أكثر من ٨٠٠٠٠ قابلة منذ عام ٢٠٠٩؛ إذ تلقت نحو ٩٠٠٠ قابلة التدريب في عام ٢٠١٦ وحده (بما في ذلك تدريب على الرعاية الأساسية للتوليد في الحالات الطارئة، وتنظيم الأسرة، والرعاية الأساسية للمواليد الجدد، والتعليم، ومهارات القيادة والإرشاد). واستفادت أكثر من ٣٠٠٠ قابلة من مشروع تجريبي مبتكر للتعليم الجوال أطلق في عام ٢٠١٦ في ٢٢ موقعًا نائيًا ريفيًا تدريبيًا في إثيوبيا وتنزانيا. ونتيجة لجهود حشد الدعم القوية التي بذلها الصندوق الاستئماني لصحة الأم، أُدرجت القبالة الآن في الموارد البشرية الوطنية للإستراتيجيات الصحية في أكثر من ٩٠ في المائة من البلدان المستفيدة من الصندوق البالغ عددها ٣٩ بلدًا. وبدعم من الصندوق أيضًا، أطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان مبادرة عالمية لإشراك قادة القبالة الشباب من ٣٠ بلدًا.

٣٧. بلغ مجموع إيرادات المساهمات التي تم حشدتها في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ مبلغ ٢,٢ مليون دولار و٠,٣٧ مليون دولار على التوالي. وبالإضافة إلى المانحين المبيينين في الجدول ٨، كانت حكومة السويد أكبر مانح للصندوق الاستئماني لصحة الأم؛ إذ ساهمت بمبلغ ٥٦,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٣ لمدة ٣ سنوات (من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦).

حملة القضاء على الناسور

٣٨. تعدّ حملة القضاء على الناسور مبادرة عالمية يقودها وينسقها صندوق الأمم المتحدة للسكان وتهدف إلى جعل ناسور الولادة من الحالات النادرة في البلدان النامية كما هو الحال في العالم الصناعي. وقد أطلق الصندوق وشركاؤه في عام ٢٠٠٣ الحملة من أجل رفع مستوى الوعي بمسألة حقوق الإنسان والرعاية الصحية هذه المهمة بشدة. وتجمع الحملة بين مئات الوكالات الشريكة على الصعيد العالمي والمجتمعي والوطني؛ وهي عاملة في أكثر من ٥٠ بلدًا في أرجاء أفريقيا وآسيا والدول العربية وأمريكا اللاتينية، بما في ذلك جميع البلدان التي يدعمها الصندوق الاستئماني لصحة الأم. وتركز الحملة على ثلاثة مجالات رئيسية للتدخل: الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج الاجتماعي والمتابعة.

الجدول ٩:

إيرادات المساهمات في التمويل المشترك لحملة القضاء على الناسور (٢٠١٥-٢٠١٦)،
اعتبارًا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

(بوحدة المليون دولار)

2016	الجهات المانحة	2015	الجهات المانحة
1.50	لوكسمبورغ	0.01	الجمعية الأمريكية لدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان
0.05	أستراليا	0.09	أيسلندا
0.03	جنرال إلكتريك للرعاية الصحية	0.24	لوكسمبورغ
		0.03	بولندا
1.58	الإجمالي	0.37	الإجمالي

٣٩. قام صندوق الأمم المتحدة للسكان وحملة القضاء على الناسور بدور محوري في الدعوة العالمية للقضاء على الناسور. ففي عام ٢٠١٦، قاد الصندوق جهود إنشاء رؤية جديدة جريئة للأمم المتحدة للقضاء على الناسور في غضون جيل (والتي أعلنت في اليوم الدولي للقضاء على ناسور الولادة، بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦). وقد لعبت الحملة دورًا مهمًا في تشكيل وإنتاج تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تكثيف الجهود للقضاء على ناسور الولادة، وفي تأييد تمرير قرار من الجمعية العامة يحمل توقيع ١٣٥ من الدول الأعضاء. وقد دعم الصندوق أكثر من ٨٥٠٠٠ عملية جراحية لعلاج الناسور منذ إطلاق الحملة في عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٦ (مع دعم أكثر من ١٥٠٠٠ عملية جراحية في عام ٢٠١٦ وحده) - مما مكن عددًا لا يحصى من النساء والفتيات من استعادة حياتهن وصحتهن وأملهن وكرامتهن. وفي حين أن أغلبية تمويل حملة القضاء على الناسور تأتي من الصندوق الاستئماني لصحة الأم، فإن مجموع إيرادات المساهمات التي تم حشدتها في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ بلغ ٠,٣٧ مليون دولار و١,٥٨ مليون دولار على التوالي (الجدول ٨).

.٥

المساهمات في صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية

٤٠. في عام ٢٠١٦، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان مساعدات لإنقاذ الحياة إلى ١١،٤ مليون شخص - معظمهم من النساء والفتيات والشباب - في ٥٥ بلدًا. فقد قَدِمَ الدعم إلى ٢٤٨٨ مرفقًا صحيًا يوفر الرعاية التوليدية الطارئة لضمان الولادة الآمنة في ٣٨ بلدًا، فضلًا عن ٧٤١ مرفقًا يقدم المساعدة إلى الناجيات من الاغتصاب في ٣٣ بلدًا. ودعم الصندوق كذلك ٤٨١ عيادة متنقلة و٤٨٥ مكانًا آمنًا للنساء والفتيات في الحالات الإنسانية. وجرى تدريب ما يقرب من ١٠٠٠٠ من المتطوعين والميسرين الشباب على الصحة الإنجابية الجنسية والعنف الجنساني. وبالنظر إلى ديناميات الأزمات الإنسانية في العالم اليوم، فإن ٤٠ في المائة من البلدان التي قدم فيها الصندوق الدعم الإنساني على مدار السنتين الماضيتين كانت اقتصادات متوسطة الدخل.^٢

٤١. زاد التمويل الإنساني لصندوق الأمم المتحدة للسكان من ١١٦ مليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ١٥٥ مليون دولار في عام ٢٠١٦؛ أي زيادة قدرها ٣٤ في المائة. وهو ما يمثل ٣٢ في المائة من مجموع مساهمات التمويل المشترك المسجلة في عام ٢٠١٦ (٢٠ في المائة في عام ٢٠١٥). وفي عام ٢٠١٦، تلقى صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضًا دعمًا عينيًا قيمته حوالي ١،٣ مليون دولار من أربعة من شركائه في مجال الموظفين الاحتياطيين من خلال نشر موظفين إلى ١٢ مكتبًا قطريًا تابعًا للصندوق استجابة لحالات الطوارئ الإنسانية.

٤٢. تعد طرائق التمويل الإنساني المشترك للأمم المتحدة، مثل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وصناديق التمويل الجماعي القطرية، حاسمة الأهمية لتنفيذ الاستجابة الإنسانية في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ فقد تم تلقي تمويل إجمالي من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بلغ ١٦،١ مليون دولار في عام ٢٠١٥ و٣٥،٢ مليون دولار في عام ٢٠١٦. وشملت الجهات المانحة الإنسانية الأخرى في عام ٢٠١٦ كندا (٣٢،٢ مليون دولار)؛ والولايات المتحدة الأمريكية (٢٩،١ مليون دولار)؛ والمفوضية الأوروبية (١٧ مليون دولار)؛ والسويد (١١ مليون دولار)؛ واليابان (٨،١ ملايين دولار)؛ والدنمارك (٣،٨ ملايين دولار)، والنرويج (٣ ملايين دولار)؛ والسعودية (٣ ملايين دولار)؛ وأستراليا (مليون دولار)؛ والمملكة المتحدة (١،١ مليون دولار)؛ وهولندا (١،١ مليون دولار)؛ والنمسا (مليون دولار). وبالإضافة إلى ذلك، قام الصندوق بحشد ٣ ملايين دولار من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام (٢،٤ مليون دولار في عام ٢٠١٥).

المساهمات من القطاع الخاص

.٥

٤٣. كان العام الماضي عامًا محوريًا لمشاركة الصندوق في الشراكات الإستراتيجية. فقد واصلت المنظمة السعي إلى تحقيق مشاركة رفيعة المستوى وفعالة مع أصحاب المصلحة من خلال إطار إستراتيجي متماسك. ويدرك الصندوق أن الشراكات حاسمة الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولترسيخ وتأسيس العلامة التجارية للصندوق؛ وبالتالي يعتمد على مجموعة متنوعة من الشركاء، بما في ذلك شركاء من قطاع الشركات والمؤسسات والبرلمانيين والأوساط الأكاديمية والمؤسسات العلمية ومنظمات المجتمع المدني والأفراد ومبادرات أصحاب المصلحة المتعددين ذات عمليات التعاون المصمم خصيصًا (راجع المرفق الرابع عبر الإنترنت).

٤٤. قام الصندوق، من خلال شراكاته، بحشد التمويل والمساهمات العينية التي بلغت قيمتها ١٣،٧ مليون دولار من القطاع الخاص في عام ٢٠١٦؛ مما مثل زيادة قدرها ٢٤ في المائة عن عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٦، وقّع الصندوق ٧٣ اتفاقًا مع ٥٣ شريكًا (مقارنة بما وصل إلى ٦١ اتفاقًا مع ٤٥ شريكًا في عام ٢٠١٥). وقد ساعدت بعض الشراكات في تمويل برامج الصندوق على نحو أكثر فعالية أو حشد الدعم لحقوق وصحة النساء والمراهقات.

٤٥. في عام ٢٠١٦، أدت الشراكات الجديدة مع المؤسسات والشركات العالمية والأفراد إلى مضاعفة قدرة المنظمة على دعم مبادرات إنقاذ الحياة من خلال "حملة الولادة الآمنة حتى في بؤر التوتر" (زيادة الوعي بشأن الاحتياجات العاجلة غير الملباة ومواطن ضعف النساء الحوامل في النزاعات وفي أعقاب الكوارث الطبيعية)، في حين ساعدت شراكات أخرى مع المؤسسات الأكاديمية صندوق الأمم المتحدة للسكان على النهوض بخطة التنمية المستدامة. وشارك الصندوق أيضًا مع القطاع الخاص في برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات وفي مبادرات تسويق ذات صلة بالقضايا مع شركات تكنولوجيا معلومات لوضع نظم لمراقبة البيانات وجمعها وتعزيز فعالية مكاتب الصندوق.

٤٦. تم تعزيز الشراكات على الصعيد القطري. ففي كينيا، على سبيل المثال، أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان، مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة والقطاع الخاص، مبادرة الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الصحة في عام ٢٠١٦ لتحسين الرعاية الصحية للنساء والأطفال؛ وفي ليبيريا والنيجر، دعمت مؤسسة دولية برامج الصندوق للفتيات المراهقات.

^٢ شملت قائمة البلدان (حسب بيانات البنك الدولي لعام ٢٠١٦) التي قدم فيها الصندوق الدعم الإنساني في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ البلدان المتوسطة الدخل التالية: الكامبيرون وكوت ديفوار والكونغو وجيبوتي ومصر وفيجي وغواتيمالا ونيجيريا وموريتانيا وميانمار وباكستان وفلسطين والفلبين والسودان والجمهورية العربية السورية وأوكرانيا وفانواتو واليمن، فضلًا عن بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط التالية: العراق والأردن ولبنان وتركيا.

٣. حوار المجلس التنفيذي بشأن قضايا التمويل

حوار التمويل واتجاهاته

٤٧. كجزء من حوار الصندوق المستمر مع المجلس التنفيذي، فإنه يطلع الدول الأعضاء بصفة دورية على قضايا التمويل والإجراءات ذات الصلة وحالة الإيرادات. ويواصل الصندوق تسليط الأضواء على أهمية مساهمات الموارد العادية، ولكنه يبني أيضاً قدرته على مواصلة الاتجاه الصاعد في تحقيق إيرادات التمويل المشترك بصورة مستدامة وفعالة.

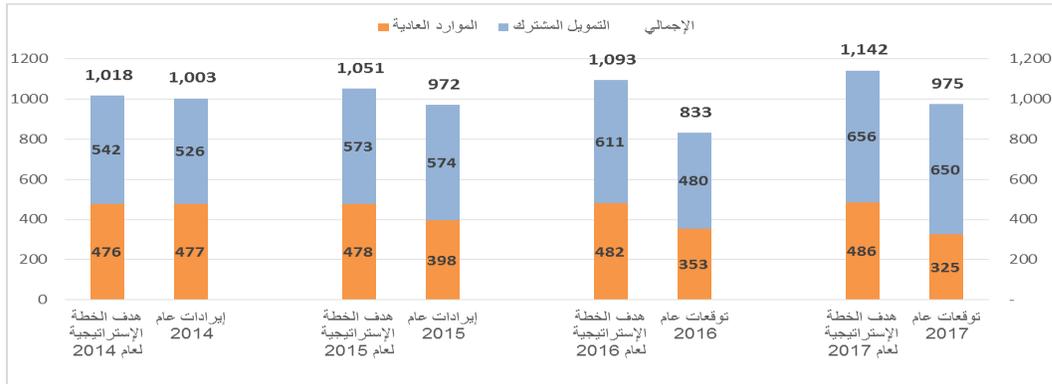
٤٨. في عام ٢٠١٦، شارك صندوق الأمم المتحدة للسكان مع المجلس التنفيذي في ثلاثة حوارات غير رسمية حول التمويل لتقديم معلومات محدّثة عن التقدم المحرز في إستراتيجية تعبئة الموارد، وبصورة أكثر تحديداً، آثار نقص التمويل.

٤٩. في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وتطور مشهد الشراكة والتمويل الإنمائي، يهدف الصندوق إلى توضيح وإبراز أهمية مهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة تيسر طرائق التمويل المرنة والقابلة للتنبؤ. ولا تزال مسألة الموارد العادية ومبادئ التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها محور المناقشات الجارية داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية المعنية للصناديق والبرامج.

٥٠. كما أكد من جديد في مقرر المجلس التنفيذي 2015/18، فإن تأمين التمويل الذي يمكن التنبؤ به هو حجر الزاوية لنجاح برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان التي تسهم في نجاح خطة عام ٢٠٣٠. غير أن توقعات التمويل لا تزال تشكل تحدياً للدول الأعضاء وصندوق الأمم المتحدة للسكان على حد سواء في عام ٢٠١٧، كما كان الحال خلال السنتين السابقتين. ويتعرض صندوق الأمم المتحدة للسكان، بصفته منظمة طوعية التمويل، إلى عواقب تغير البيئة المالية العالمية، بما في ذلك تقلبات أسعار الصرف؛ مما يضعف القدرة على التنبؤ الدقيق بسيناريوهات الدخل. ولذلك يواجه الصندوق تحديات في إمكانية التنبؤ كل عام، لا سيما وأن عدداً قليلاً من المانحين الرئيسيين قد تمكن من الالتزام بالتمويل متعدد السنوات.

الجدول ١٠:

إيرادات المساهمات مقابل أهداف الخطة الإستراتيجية، للفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٧
اعتباراً من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧



ملاحظة: تم إعداد توقعات عام ٢٠١٧ اعتباراً من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧ بناءً على التعهدات التي وقّعت عليها الجهات المانحة والمؤشرات والاتجاهات السابقة المتعلقة بها. ولا يزال هذا خاضعاً للتغير مع توفر المزيد من المعلومات من الجهات المانحة.

٥١. بلغ مجموع الموارد اللازمة لتحقيق الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، على النحو الوارد في خطة الموارد المتكاملة الأصلية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2013/14) والتي اعتمدها المجلس التنفيذي، ما قيمته ٤,٣٠٤ مليون دولار، منها ١,٩٢٢ مليون دولار في صورة موارد عادية و ٢,٣٨٢ مليون دولار في صورة موارد تمويل مشترك. فيما يتعلق بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بلغ مجموع إيرادات المساهمات المتوقع ٣,٧٨٤ ملايين دولار (اعتباراً من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧) - وهو ما مثّل عجزاً قدره ٥٢٠ مليون دولار (١٢ في المائة) عن هدف الخطة الإستراتيجية لمجموع المساهمات البالغ ٤,٣٠٤ ملايين دولار (الجدول ١٠).

٥٢. وفي عام ٢٠١٦، انخفض مجموع إيرادات المساهمات (٨٣٣ مليون دولار) بمبلغ ٢٦٠ مليون دولار (٢٤ في المائة) عن هدف الخطة الإستراتيجية للمساهمات لعام ٢٠١٦ البالغ ١,٠٩٣ مليون دولار. ويعزى ذلك إلى تخفيضات مساهمات بعض المانحين الرئيسيين نتيجة لتغيير الأولويات والتقلب المالي العالمي والوطني، بما في ذلك أسعار صرف العملات الرئيسية غير المواتية مقابل الدولار الأمريكي. ويمكن أن ينتج عن مجموع الإيرادات المتوقعة لعام ٢٠١٧ وقدره ٩٧٥ مليون دولار فجوة عامة في التمويل قدرها ١٦٧ مليون دولار (١٥ في المائة) عن هدف الخطة الإستراتيجية البالغ ١,١٤٢ مليون دولار. ويرجع السبب الرئيسي وراء ذلك إلى قرار أحد كبار مانحي صندوق الأمم المتحدة للسكان بوقف

تقديم الدعم المالي للصندوق. ومقارنةً بإيرادات المساهمات لعام ٢٠١٦ التي بلغت ٨٣٣ مليون دولار، فإن الانخفاض المتوقع في إيرادات المساهمات لعام ٢٠١٧ يبلغ ١٤٢ مليون دولار (١٧ في المائة). واعتباراً من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧، بلغت توقعات إيرادات المساهمات لموارد التمويل المشترك ٦٥٠ مليون دولار، سجّل منها حتى الآن إيرادات بقيمة ٢٠٥ ملايين دولار؛ في حين بلغت توقعات إيرادات المساهمات للموارد العادية ٣٥٠ مليون دولار، سجّل منها حتى الآن ١٧٠ مليون دولار.

٥٣. التحديات التي تواجه التمويل القابل للتنبؤ والمتناسب لبرامج الصندوق ليست جديدة. فالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وتنظيم الأسرة وصحة الأمهات تعاني من نقص التمويل على الصعيد العالمي لفترة طويلة. ويدعو الصندوق أعضاء المجلس التنفيذي والدول الأعضاء الأخرى إلى زيادة مساهماتهم في الصندوق، أكثر من أي وقت مضى، لدعم أعماله المنقذة للحياة والتحويلية لصالح النساء والفتيات وتمكين الشباب في جميع أنحاء العالم. كما يدعو الصندوق إلى استثمارات من جانب المانحين والدول الأعضاء، ولا سيما لصالح الموارد العادية للصندوق، لأن هذه الموارد تكفل الوصول العالمي للصندوق وتخفض تكاليف المعاملات؛ كما أن لها أهمية كبيرة في مواكبة الطلبات المتزايدة على خدماته تشبهاً مع خطته الإستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛ ولأن هذا يحافظ على وجوده العالمي، بما في ذلك في الحالات الهشة.

٥٤. كان من الممكن أن تكون فجوة التمويل لعام ٢٠١٧ بالنسبة للموارد العادية أكبر من ذلك بكثير (أكثر من ٢٥ مليون دولار) لولا مبادرة "هي تقرر"، وهو مؤتمر نظم في بروكسل في الثاني من آذار/مارس ٢٠١٧ لدعم الصحة الإنجابية الجنسية والحقوق الإنجابية. ويبلغ مجموع التبرعات المتعهد بها والمعلن عنها لصندوق الأمم المتحدة للسكان في مؤتمر "هي تقرر" ٣٦،٦ مليون دولار (١٣،٤ مليون دولار للموارد العادية و٢٣ مليون دولار للتمويل المشترك).^٣ وسيطلق الصندوق على أساس إعلانات الدعم المشجعة تلك في هذه المبادرة المهمة.

إستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعبئة الموارد

٥٥. تواصل إستراتيجية تعبئة الموارد في الصندوق، التي رحب بها المجلس التنفيذي في المقرر 2015/18، توجيه جهود الصندوق المنسقة لتعبئة الموارد. وتشبهاً مع إستراتيجية تعبئة الموارد، واصل الصندوق جهوده ليس فقط لتأمين قاعدة مانحي برامجه بل لتوسيع نطاقها أيضاً، وكذلك لإيجاد حوافز وآليات مرنة لمستقبل مالي مستقر. وعند صياغة إستراتيجية تعبئة الموارد، قامت المنظمة بتحليل وتقييم بيئة التمويل العالمية والمعقدة والملبئة بالتحديات؛ مما سهّل وضع إستراتيجية مستنيرة قائمة على الأدلة ما زالت قابلة للتكيف والتهيئة مع حالة التمويل الراهنة بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٥٦. تلتزم المكاتب الإقليمية والقطرية التابعة للصندوق وتركز بدرجة أكبر من أي وقت مضى في عملية تحديد أهدافها السنوية لتعبئة الموارد، بما يتماشى مع هدف تعبئة الموارد المؤسسية للموارد العادية وموارد التمويل المشترك. وفي عام ٢٠١٦، بلغت الإيرادات المسجلة في المكاتب الإقليمية والقطرية ٣٦٤ مليون دولار، بما يمثل ٧٦ في المائة من إجمالي إيرادات عام ٢٠١٦ من موارد التمويل المشترك البالغة ٤٨٠ مليون دولار. وتمثل هذه النسبة المرتفعة مؤشراً على نجاح الجهود المنسقة لتعبئة الموارد في جميع أنحاء المنظمة، نتيجة لإستراتيجية تعبئة الموارد. أما المبلغ المتبقي وقدره ١١٦ مليون دولار (٢٤ في المائة) من مجموع موارد التمويل المشترك فكان موجّهاً لبرامج التمويل المواضيعي ومشاريع التمويل المشترك التي تدار في مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٥٧. يلتزم الصندوق بتنفيذ إستراتيجية تعبئة الموارد لتوجيه النهج المطبق على نطاق المنظمة في تعبئة الموارد، وتعزيز إعادة تنظيم الأعمال في المؤسسات، وتعزيز الشراكات الإستراتيجية الجديدة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والبرلمانيين والمنظمات الخيرية. ويسعى الصندوق إلى تحقيق التميز في إدارة الأموال وتحسين النظم المؤسسية على النحو الأمثل لتتبع المخصصات والنفقات وتحسين المساءلة، بما في ذلك تحديد الأهداف ورصدها.

جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحسين نوعية التمويل والنظم

٥٨. يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعوة الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية للمساهمات غير المقيّدة في الموارد العادية باعتبارها الطريقة الأكثر إستراتيجية وتسهيلاً للمعاملات في التمويل؛ لأن ذلك يتيح الاستثمار التنظيمي في الوظائف الحيوية والحضور العالمي ويدعم الوساطة المهمة للمنظمة في مجال السياسات والتوجيه المعياري وأدوار الدعوة إلى الاجتماعات في النهوض بخطة عام ٢٠٣٠. وتشبهاً مع مقرر المجلس التنفيذي 2016/18، وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان واختبر مسبقاً مع المساهمين الرئيسيين في الموارد العادية وثيقة "حالة أساسية" لإبراز قيمة الموارد العادية والنتائج الرئيسية المحققة بها خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٧، سيشجع الصندوق المزيد من دعم التمويل

^٣ تشمل قائمة البلدان التي أعلنت تبرعات لعام ٢٠١٧ لصندوق الأمم المتحدة للسكان في مبادرة "هي تقرر" ما يلي: بلجيكا وكندا والبنمارك وأيسلندا وفنلندا ولوكسمبورغ والنرويج وهولندا والسويد. وتعهدت بلجيكا بتقديم مساهمات إضافية قدرها مليوني يورو سنوياً على امتداد السنوات الثلاث المقبلة (٢٠١٨-٢٠٢٠).

الأساسي من خلال إعداد تحديث سنوي تراكمي للحالة الأساسية لعامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. وسيستكشف الصندوق أيضًا خيارات أخرى لزيادة توضيح أثر إجراءات الصندوق الممولة من خلال الموارد العادية.

٥٩. بعد تمويل الموارد العادية، يسمح التمويل المشترك المرن المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان بتقليل تكاليف المعاملات إلى أقصى حد وتقديم برامج عالية الجودة بطريقة يمكن التنبؤ بها. وتحقيقًا لهذه الغاية، شجع الصندوق بنشاط المساهمات الكبيرة المتعددة السنوات للبرامج الموجودة من قبل أو الأطر التي يوافق عليها المجلس. وبالمثل، بدأت خطط متواصلة للتمويل الجماعي الإستراتيجي الرئيسي والبرامج المشتركة بين الوكالات، مثل البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن بتر/تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

بوابة الشفافية والمبادرة الدولية للشفافية في المعونة

٦٠. لا يزال صندوق الأمم المتحدة للسكان عضوًا نشطًا في المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، بما يعزز النظم وأدوات التصور من أجل توفير إمكانية التتبع وتقديم تقارير أفضل عن الموارد العادية وغيرها من الموارد وما يترتب عليها من نتائج لاستخدام نظم المعلومات الحكومية الشريكة، وبوابات البيانات الواسعة النطاق بالأمم المتحدة، وبوابة الشفافية لدى الصندوق. وتتيح التحسينات المستمرة، بما في ذلك ترجمة الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مفردات القطاع الدولي (لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأهداف التنمية المستدامة، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية) لأصحاب المصلحة تحسين رصد وقياس وتنسيق الأنشطة الإنمائية عبر وكالات التنمية، بما يتماشى مع التزامات "الصفقة الكبرى" وخطة ٢٠٣٠. وستشمل التحسينات المستقبلية لبوابة الشفافية التصورات التي تسلط الضوء على الروابط في نتائج ونفقات صندوق الأمم المتحدة للسكان حسب البلد والمنطقة والجهة المانحة.

٦١. اعترافًا بالحاجة إلى استحداث نظم أفضل لتيسير توافر البيانات والقدرة على التحليل المتصل بالتمويل الإنمائي وجمع معلومات عن المانحين، خصص فرع تعبئة الموارد التابع للصندوق موارد بشرية لتعزيز هذه المجالات ذات الأهمية الحاسمة لدعم تحليل تدفق الموارد وحشد الدعم وتعبئة الموارد والاستفادة من التمويل الإضافي لخطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

نوافذ وفرص التمويل الإضافية

٦٢. واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان الاضطلاع بدور نشط في مناقشات الأمم المتحدة حول التمويل المشترك والتمويل على مستوى المنظومة، ودعم تعزيز قدرات الفرق القطرية على تعبئة الموارد، وتبسيط أدوات التمويل مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، والمشاركة في التحالفات المواضيعية المتعددة الشركاء في تعبئة الموارد أو التركيز على الحشد، وإشراك القطاع الخاص.

٦٣. في سياق الشراكات الإستراتيجية، لا يزال صندوق الأمم المتحدة للسكان في طليعة القائمين على إشراك البرلمانين ومنظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي دعماً للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة عام ٢٠٣٠. وبصورة أكثر تحديدًا، زاد الصندوق من جهوده في حشد الدعم لتعزيز برامج تنظيم الأسرة، بما في ذلك برنامج الإمدادات بصندوق الأمم المتحدة للسكان، من أجل زيادة الدعم السياسي لتخصيص الموارد الكافية لبرامج الصندوق. وفي عام ٢٠١٦ أيضًا، بدأ الصندوق المشاركة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن العمل مع البرلمانين.

٦٤. زاد عدد المانحين لصندوق الابتكار التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الذي أنشئ في عام ٢٠١٤) في عام ٢٠١٦ (الدنمارك وفنلندا والمملكة المتحدة). ويستخدم الصندوق نتائج تقييم تكويني للبرنامج لتشكيل مرحلة ثانية أكثر طموحًا من شأنها أن ترسي الابتكار في الصندوق وتساعد على معالجة العقبات والفجوات في برامجه.

٦٥. يعدّ صندوق الطوارئ التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان آلية تمويل داخلية تمول من الموارد العادية وتتيح للمكاتب القطرية بدء الاستجابة الإنسانية. وقد استخدم أيضًا لتمويل تدابير التأهب أو سد الاحتياجات الطارئة والدعم المسبق قبل أن تتاح مصادر التمويل الأخرى. ورغم التوسع المتواضع في صندوق الطوارئ على مر السنين، فإنه لا يزال صغيرًا بالنسبة للاحتياجات الإجمالية. وحتى لو تم تمويله بالكامل بمبلغ ١٠ ملايين دولار، فإن هذا التمويل سيمثل أقل من ٥ في المائة من مجموع احتياجات التمويل الإنساني (التي تبلغ ٣٠٨ ملايين دولار في عام ٢٠١٧). ويعدّ تلقي أموال الجهات المانحة الإنسانية غير المخصصة مباشرة في صندوق الطوارئ طريقة تسمح لصندوق الأمم المتحدة للسكان بتخصيص الأموال حينما تكون الاحتياجات أكبر. وهي أيضًا طريقة فعالة من حيث التكلفة نظرًا لأن صندوق الطوارئ لديه آلية مقررّة للتخصيص والإبلاغ. ويتماشى نهج التمويل هذا مع التزام "الصفقة الكبرى" بالحد من تخصيص التمويل الإنساني. وتعددت عدة جهات مانحة (النرويج وكندا على وجه الخصوص) بالاستثمار مباشرة في صندوق الطوارئ.

٦٦. يهدف البرنامج الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنون "منع وفيات الأمهات في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي" (الذي بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥) إلى الحد من الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة عن طريق سد الفجوات الحرجة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية في ١٠ بلدان في المنطقة، استنادًا إلى افتراض أن هذه البرامج الإقليمية تهيئ فرصًا لتبادل المعرفة والتعلم بصورة نشطة واستحداث أفكار ابتكارية كان سيتم إغفالها بسبب الافتقار إلى

الرقابة والتنسيق الإقليميين. ويستفيد صندوق الأمم المتحدة للسكان من النجاحات التي حققها هذا البرنامج في السنة الأولى (بوصوله إلى عدد أكبر من مستخدمي خدمات تنظيم الأسرة عما كان متوقعًا) لتشجيع آليات التمويل الإقليمية المماثلة.

٦٧. فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، واصلت جهود الصندوق تعزيز التحالفات مع البلدان النامية لتتجهيل بتنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة. ومن الإنجازات المهمة الشراكة مع الصين، التي أرسلت برامج مبتكرة فيما بين بلدان الجنوب مما أسفر عن تعهدات شتى، منها مذكرة التفاهم الموقعة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة التجارة الصينية (٢٠١٦). وتهدف الشراكة إلى تعزيز النظم الصحية وتحسين توفير خدمات الأمومة والصحة الإنجابية المنقذة لحياة النساء والفتيات. وتشمل بعض أبرز التطورات الملموسة الإطلاق الرسمي لمركز التفوق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال السكان والتنمية، وإنشاء لجنة تنسيق لمبادرة دعوة بيبكين للعمل من أجل توسيع نطاق تبادل الحلول المبتكرة بشأن السكان والتنمية. ونتيجة لعمل المكاتب الإقليمية والقطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، يجري إنشاء ثلاثة مراكز إحصائية لتوفير التعاون فيما بين بلدان الجنوب لأغراض التعدادات والمجالات ذات الصلة في الرأس الأخضر والسنغال وجنوب أفريقيا؛ وتسترشد هذه المراكز بالمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء كما تتلقى الدعم منه. كما اشترك الصندوق مع جامعة سانتا كاتارينا (البرازيل) في طريقة جديدة للتعاون ستمكّنه من توفير دورات تدريبية رسمية بشأن العنف العائلي.

توسيع قاعدة المانحين

٦٨. من أولويات صندوق الأمم المتحدة للسكان المشاركة النشطة في تعزيز الشراكات مع البلدان المستفيدة من البرامج من أجل تمويل تحقيق النتائج. وقد زاد عدد البلدان المساهمة في برامجها القطرية من ١٨ بلدًا في عام ٢٠١٥ إلى ٢٤ بلدًا في عام ٢٠١٦، على الرغم من أن مجموع المساهمات انخفض بمقدار ١٣ مليون دولار (٢٧ في المائة) (من ٣٦ مليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٢٣ مليون دولار في عام ٢٠١٦). وقد اتسع نطاق طريقة التمويل مناصفًا (الموافق عليها في مقرر المجلس التنفيذي ٣١/٢٠١٣)، والتي تسمح سنويًا بتوفير مبلغ يصل إلى ١٠٠٠٠٠ دولار كحافز لبلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط والبلدان المرتفعة الدخل؛ فقد استخدمت في ١٢ بلدًا من البلدان المستفيدة من البرامج بتكلفة إجمالية وصلت إلى ١،١ مليون دولار في عام ٢٠١٦، مقارنة بعام ٢٠١٥ حيث استخدمت في ٩ بلدان مستفيدة من البرامج بتكلفة إجمالية بلغت ٠،٧ مليون دولار.

٦٩. كان من بين أكبر ٢٠ مانحًا لإيرادات التمويل المشترك بصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٦ شركاء مقدمين للموارد بخلاف الجهات المانحة التقليدية (الكيانات الجماعية لمنظمة الأمم المتحدة، والمفوضية الأوروبية، ومؤسسة بيل ومليندا غيتس، وجمهورية كوريا، والسلفادور، وليبيريا، والسعودية). ووقع الصندوق اتفاقات تمويل مشترك مع ١٠٢ من المساهمين في موارد التمويل المشترك، بما في ذلك الدول الأعضاء ومؤسسات القطاع الخاص، والشركات والمؤسسات. وفي إطار التحضير لجولة عام ٢٠٢٠ من تعدادات السكان والمساكن، اشترك الصندوق في عدد من المفاوضات بشأن هياكل التمويل والمساهمات في العمليات التي تبدأ في عام ٢٠١٧ وما بعده، فضلاً عن وضع تصور لأداة تمويل مواضيعي أوسع نطاقًا لمبادرات السكان والبيانات، وتوسيع صندوق الابتكار.

٧٠. حافظ الصندوق خلال السنوات الماضية على مساهمات عدد كبير من الدول الأعضاء في الصندوق (١٣٥ في عام ٢٠١٣ و ١٣٢ في عام ٢٠١٤ و ١٣٣ في عام ٢٠١٥). غير أنه في عام ٢٠١٦، انخفض عدد المانحين إلى ١٢٣ بسبب تغير أولويات المانحين وعدم تحقق بعض المساهمات المخصصة لعام ٢٠١٦ إلا في الربع الأول من عام ٢٠١٧. وتمشيًا مع مقرر المجلس التنفيذي ١٨/٢٠١٦، يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على شن حملة جديدة (تحت اسم "مانحو صندوق الأمم المتحدة المائة والخمسين") من أجل التواصل مع جميع حكومات الدول الأعضاء لدعم الصندوق عن طريق تقديم أو زيادة مساهماتها كشركاء لدعم حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وإعمال الحقوق الإنجابية، والحد من وفيات الأمهات، وإسراع وتيرة التقدم المحرز في خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٤. الاستنتاج

٧١. يقر صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن تعبئة الموارد عملية ذات اتجاهين، وهو ملتزم بالبقاء شريكًا قويًا ومهمًا من حيث الكفاءة في إدارة الأموال وترجمتها على نحو فعال إلى نتائج. ويلتزم الصندوق بتحسين نظمه وبرامجه التوعوية والاتصالات الخاصة به، فضلاً عن الطرائق والآليات المتاحة لدعم البلدان المستفيدة من البرامج بأكثر الطرق فعالية، مع التسليم بوجود احتياجات وتحديات وفرص مختلفة.

٧٢. إن استدامة الموارد أمر حاسم الأهمية بالنسبة لقدرة الصندوق على مواكبة الطلبات المتزايدة على خدماته في البلدان التي يعمل فيها، وإدماج خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إدماجًا كاملاً في الإستراتيجيات الإنمائية الوطنية، والحفاظ على ميزة المقارنة التي يحققها الصندوق لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويهدف صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى توضيح وإبراز أهمية مهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة تيسر تمويلًا مهمته بأعلى درجات المرونة وقابلية التنبؤ قدر الإمكان.

٧٣. ما زال مشهد التمويل محاطاً بالتحديات. وتدعو الخطة الإنمائية الجديدة وبيئة التمويل المتطورة إلى تفكير جديد وشراكات جديدة وطرق مبتكرة لممارسة الأعمال. وتعتمد قدرة الصندوق على تحقيق النتائج على قوة وتنوع قاعدة التمويل. إن وجود تدفقات نقدية يمكن التنبؤ بها ومستدامة أمر حاسم الأهمية للإدارة الفعالة للعمليات؛ ولهذا السبب، يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان جميع المانحين والدول الأعضاء على المساهمة في الصندوق، والوفاء بتعهدات المساهمات والجدول الزمني للتسديد في مواعيدها.

٧٤. في حين يعترف الصندوق بالحاجة إلى التكيف مع واقع المستويات الحالية لتدفقات الإيرادات الأساسية وغير الأساسية، فإن الإستراتيجيات الرامية إلى تحقيق أقصى استفادة من كليهما لا تستبعد بعضها وتشكل في مجموعها حجر الأساس لإستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعبئة الموارد. واستناداً إلى الحوار والتعقيبات المستمرة مع الشركاء، يعمل الصندوق على تعزيز الحوافز للمساهمين الحاليين في الموارد الأساسية لمواصلة دعمهم القوي، ويعمل كذلك على جذب مساهمات جديدة. ويشمل ذلك إقامة شراكات أقوى بشأن المساهمات الأساسية، والتتبع الفعال لترجمة الموارد إلى نتائج ونقل دور الموارد الأساسية في تحقيق النتائج المهمة، والتركيز المستمر على الابتكار والقيمة مقابل المال.

٧٥. بالنظر إلى الأهمية الحاسمة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس بشأن تغير المناخ - والآثار المترتبة على الاستجابات العالمية والشاملة والمتكاملة - يحتاج صندوق الأمم المتحدة للسكان أكثر من أي وقت مضى، إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به من أجل الاضطلاع بمهمته.

٥. أركان القرار

٧٦. قد يرغب المجلس التنفيذي فيما يلي:

- (a) الإحاطة علماً بتقرير مساهمات الدول الأعضاء وغيرهم في صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٧ والأعوام اللاحقة (DP/FPA/2017/11)
- (b) والتشديد على أن الموارد العادية هي الأساس الوطيد لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأنها ضرورية للمحافظة على الطابع المتعدد الأطراف والمحايد والعالمي لمهمته والاضطلاع بأعماله وتشجيعه على مواصلة حشد هذه الموارد إلى جانب الموارد التكميلية للصناديق والبرامج المواضيعية
- (c) وتشجيع جميع الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها في الموارد العادية، لأسباب مهمة من بينها ضمان قدرة الصندوق على سد الفجوة الحرجة الحالية في الموارد الأساسية، بالإضافة إلى تشجيع البلدان القادرة على تقديم مساهمات خلال النصف الأول من العام على أن تفعل ذلك وأن تقدم تعهدات متعددة السنوات من أجل ضمان فعالية البرامج
- (d) وتشجيع حكومات جميع البلدان المستفيدة من البرامج على توسيع نطاق مساهماتها في البرامج المخصصة لها
- (e) وتأكيد حاجة صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الدعم السياسي القوي وزيادة الدعم المالي، فضلاً عن الموارد العادية التي يمكن التنبؤ بها لتعزيز مساعدتها للبلدان ولدمج خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إدماجاً كاملاً في الأطر والإستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ودعم البلدان في دفع عجلة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.